

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨١٤١

الثلاثاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو (اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد سافرونكوف
	إثيوبيا السيد أليمو
	أوروغواي السيد بيرموديث ألباريث
	أوكرانيا السيد فترينكو
	إيطاليا السيد لامبرتين
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال السيد سيك
	السويد السيد سكوغ
	الصين السيد وو هايتاو
	فرنسا السيد دولاتر
	كازاخستان السيد عمروف
	مصر السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد راكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة سيسن

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1744976 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/1063 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته السويد واليابان ومصر.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، السنغال، السويد، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، والصين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حظي مشروع القرار بتأييد ١٢ عضواً بدون أي معارضة، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): لا يتخذ المجلس كل يوم قرارات لها تأثير مباشر على السكان المتضررين من النزاع، لكن اليوم هو أحد هذه الأيام. باسم المشاركين في الصياغة، مصر واليابان، أرحب بشدة باعتماد قرار اليوم ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، الذي يحافظ على شريان حياة إنساني حيوي لـ ٣ ملايين شخص في سورية. ليس هناك بديل عن طريق إنسانية للوصول إلى أجزاء في شمال وجنوب سورية. إن تحديد أحكام القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لمدة ١٢ شهراً كاملاً سينقذ بلا شك الأرواح ويخفف المعاناة.

خلال الأسابيع الماضية، عملنا بجهد مع أعضاء المجلس للتوصل إلى هذا الاتفاق. يطلب القرار إلى الأمين العام إجراء استعراض مستقل لهذه العمليات الإنسانية. سيتيح هذا للمجلس أساساً أكثر متانة للقرارات المقبلة. باسم المشاركين في الصياغة، أود أن أشكر ممثلي جميع الوفود على مشاركتها البناء أثناء المفاوضات بشأن القرار.

وأود أيضاً أن أشكر موظفي الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة وشركاءها المنفذين وتركيا والأردن على إتاحة إيصال هذه الإمدادات الإنسانية، وكذلك وكيل الأمين العام لوكوك وفريقه هنا في نيويورك. وإذ أن الحالة الإنسانية لا تزال مفعجة والاحتياجات هائلة، كان لا بد من الاتفاق على القرار. المناقشات بشأن سورية في المجلس غالباً ما تكون عسيرة. ولذلك نرى اعتماد مشروع القرار اليوم إنجازاً مميزاً.

ما فتى العالم يخلد الشعب السوري طيلة أكثر من ست سنوات، وستستمر الحالة الإنسانية في التدهور في ظل غياب حل سياسي للأزمة. ويجب على المجلس ألا يدخر جهداً لإنهاء النزاع في سورية. ونأمل أن يساعد اتفاق اليوم على بناء زخم لمشاركة المجلس بشأن سورية بشكل بناء وأوسع نطاقاً.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): عندما أنشأ مجلس الأمن نظاماً لتوريد المعونة الإنسانية عبر

يزود مجلس الأمن بمعلومات مفصلة كل شهر عن الجهة التي ترسل إليها المعونة ومم تتألف وكمياتها. ويحددنا الأمل في ألا تكون التقارير شكلية. وسنضع فحص جميع المعلومات التي يتلقاها المجلس.

نحن ممتنون لوفدي مصر والسويد على عملهما المتقن والنزيه والبناء. وللأسف، بفضل الموقف الذي اتخذته مختلف أعضاء المجلس في محاولة لعرض الآلية العابرة للحدود على أنها خطة مثالية لا تحتاج إلى تحسين، والإبقاء على صورتها الحالية كما هي إلى أجل غير مسمى، لم تُدرج بعض التعديلات الهامة التي اقترحناها في المشروع النهائي للقرار. وفي إطار الاستعراض المخطط له، نود أن نسمع من الأمين العام الكيفية التي يمكن بها تحسين فعالية الآلية وشفافيتها، وكذلك بعض التفاصيل عن شركاء الأمم المتحدة في هذا المجال. وبما أن مجلس الأمن قد أذن بهذه الشحنت عبر الحدود، فقد بات لديه الحق في معرفة هذه الأشياء. ولكن يبدو أن هناك بعض الغموض الذي ينطوي على نوع ما من المصالح الخارجية التي تجري المحافظة عليها بعناية. والنتيجة هي معاناة الشعب والسيادة السورية، رغم أننا في كل قرار نتخذه نؤكد من جديد التزامنا بهذه المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

لقد بات الوضع في البلد الآن مختلفاً اختلافاً جذرياً، وصارت آلية الإمدادات عبر الحدود من مخلفات الماضي. وفي رأينا، سيكون من المهم العمل على إنهاء هذه الخطة البدائية تدريجياً، التي تستند إلى سورية مقسمة. وينبغي أن تبدأ الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة إعادة توجيه نفسها إلى الطرق التقليدية للعمل في البلد بالتعاون مع السلطات الرسمية ووفقاً للمبادئ العالمية للمساعدة الإنسانية. ويحددنا الأمل في أن تبدأ الأمانة العامة وضع خطط للتخلي تدريجياً عن الشحنت عبر الحدود. بعد عام من الآن، سوف تلوح في الأفق مسألة ما إذا كان ينبغي تمديد ولاية القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤).

الحدود من خلال الأمم المتحدة، افترضنا جميعاً أنه تدبير مؤقت طارئ انتهك سيادة سورية بحكم الضرورة. لقد استُحدث في عام ٢٠١٤ عند وصل النزاع المسلح إلى مرحلة حادة لم تكن هناك خلالها في بعض الأحيان طريقة أخرى لتزويد السكان المدنيين بالمساعدة اللازمة.

وكان القصد منه، كما ورد في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، أن تؤوّل الإمدادات الإنسانية المنقولة عبر معابر حدودية معينة إلى المقيمين في جميع أنحاء سورية، وهو حكم لم يتم الوفاء به قط. تخدم الآلية بصورة رئيسية المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير القانونية التي تتصرف في المعونة الواردة وفقاً لأهوائها. ولم تمارس الأمم المتحدة الرقابة الواجبة في هذا المجال، بما في ذلك توزيع المساعدات الإنسانية في سورية. والواقع أن وكالات الأمم المتحدة لا تضطلع بالدور القيادي في هذه الخطة، التي تملكها أساساً منظمات غير حكومية. فلا يزال الغموض يكتنف لغز كيفية التوريد والمواد التي يجري توريدها والجهة التي تورّد إليها. تتعامل السلطات في دمشق أساساً مع حالة من الفوضى تعجز عن فرض قدر من النظام عليها.

في هذه المرحلة، وبما أن نبراسنا هو أولاً وقبل كل شيء مصالح السوريين الذين هم بحاجة إلى المعونة، لم نُعرق التمديد الأخير للنظام العابر للحدود. بيد أن النص المقترح لم يأخذ في الحسبان جميع أولوياتنا، ولذلك لم نتمكن من تأييده. ونأسف للتسرع الذي لا لزوم له في اتخاذ القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧). لقد كان في وسعنا مواصلة المناقشات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء.

ونتوقع من الأمين العام أن يستعرض الآلية العابرة للحدود ضمن الإطار الزمني المحدد بهدف الإنهاء الختمي لأنشطتها. ونأمل أن نرى توصيات بشأن كيفية تحسين مراقبتها خلال المرحلة الانتقالية الحالية، بينما يجب أن يؤخذ في الاعتبار رأي الحكومة السورية دون تقصير. كما يجب على الأمين العام أن

بدوره إلى تهيئة الظروف المؤاتية لهذه العمليات. وينبغي للمجتمع الدولي بذل جهود متضافرة لضمان استمرار إحراز التقدم في هذا المجال.

وفي رأينا، لا بدّ من أن تستند العمليات الإنسانية للمجتمع الدولي في سورية إلى المبادئ الإنسانية التوجيهية للأمم المتحدة والقانون الدولي ذي الصلة. ويجب أن نضمن أن يتلقّى جميع السوريين في مناطق تخفيف التوتر المساعدة في الوقت المناسب. إن إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود هو من التدابير الخاصة المتخذة في ظروف استثنائية، ويجب أن يتمّ على أساس الاحترام الكامل لسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية وفي امتثال صارم لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وينبغي إخضاع العمليات المرتبطة به إلى مراقبة الأمم المتحدة، التي ينبغي تحسين شفافيّتها، بينما يجب بذل الجهود لتعزيز التنسيق مع الحكومة السورية.

وإزاء تلك الخلفية، شاركت الصين مشاركة بناءة في المفاوضات بشأن القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، الذي يمدد الولاية لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود. وما برحت الصين في مناسبات عديدة تؤكد على أملها في أن تواصل الأطراف مشاوراتها المتأنيّة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وتثني الصين على مقدمي مشروع القرار، بما في ذلك المشاركين في الصياغة، مصر والسويد، لما بذلاه من جهود لتعزيز توافق الآراء بشأن القرار. ونلاحظ أن مقدمي مشروع القرار أخذوا في الحسبان توصيات قدمها بعض أعضاء المجلس لتعزيز رصد إيصال المساعدات عبر الحدود. ومع ذلك، نلاحظ أيضا إدماج الشواغل المشروعة لبعض الأعضاء بصورة كاملة. ونعتقد أنه لا يزال هناك مجال لتحسين القرار. وكان ينبغي إتاحة مزيد من الوقت لأعضاء المجلس لإجراء مشاورات للتوصل إلى توافق في الآراء. وفي ظل هذه الظروف، تعين على الصين الامتناع عن التصويت.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اجتمع المجلس اليوم بشأن مسألة ذات أهمية حاسمة. إن اتخاذ قرار اليوم ٢٣٩٣ (٢٠١٧) يُمكن الأمم المتحدة من مواصلة تقديم المساعدات الحيوية المنقذة للحياة عبر الحدود إلى الملايين من السوريين الذين يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة. وبفضل ولايتها، يتلقّى أكثر من مليون سوري المساعدة من الأمم المتحدة وشركائها في كل شهر. وهذا يشمل مياه الشرب النظيفة والدواء والغذاء. ومنذ اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لأول مرة في عام ٢٠١٤، دخلت حوالي ١٧ ٠٠٠ شاحنة لإيصال المعونة إلى سورية. وخضعت كل واحدة من تلك الشاحنات إلى فحص كامل من آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة. وليس من المبالغة القول بأن هذا الإذن بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود قد أنقذ الأرواح في سورية. ونؤكد من جديد التزامنا بدعم إيصال المساعدة الإنسانية إلى الشعب السوري عبر خطوط التماس وعبر الحدود.

وعلى الرغم من أن تقديم المساعدات عبر الحدود دون قيود أمر حاسم الأهمية للحد من المعاناة في سورية، فهو ليس بديلاً عن التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وتظلّ الولايات المتحدة ملتزمة بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بوصفه المخطط المشروع الوحيد لإيجاد حل سياسي لهذا النزاع. وإننا ندعو جميع الأطراف إلى إعادة تأكيد دعم عملية جنيف باعتبارها الإطار الوحيد لعملية سياسية سورية قابلة للبقاء.

لقد شعرت الولايات المتحدة بالفخر للتصويت تأييداً للقرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧) اليوم، وسنواصل تقديم الدعم المتين للشعب السوري في الأيام المقبلة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشعر الصين بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الراهنة في سورية وتعلّق أهمية كبيرة على الجهود الرامية إلى التخفيف من حدتها. ومع تنفيذ مناطق تخفيف التوتر في سورية، تحسّنت الحالة العامة، الأمر الذي أدى

شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية اليوم أكثر من أي وقت مضى، مقابل ١٠ ملايين شخص في وقت التمديد السابق للولاية.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على خطورة الحالة في الغوطة الشرقية، التي تثير الغثيان حتى وإن كانت، في نواح عديدة، بعيدة عن أنظار وسائط الإعلام. ولكن لنكن واضحين: هناك مأساة بحجم مأساة حلب بدأت تتبلور في الغوطة الشرقية. فهناك أربعمئة ألف شخص تحت الحصار، من الناحية العملية، دون الحصول على الغذاء أو المساعدة الطبية. وهناك ٥٠٠ شخص تقريباً، بمن فيهم ١٣٧ طفلاً، لا يزالون في انتظار الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ، على النحو الذي طلبته الأمم المتحدة قبل عدة أسابيع، ولكنه لم يؤذن به. إن النظام يقوم بتجويع السكان ليتسبب في اختيار جميع من تبقى من المعارضة، وهو أمر غير مقبول. وهذا انتهاك خطير للقانون الدولي، فضلاً عن كونه انتهاكاً أخلاقياً. ومن الضروري أن يمارس جميع من لهم تأثير على النظام السوري الضغط عليه لإنهاء هذا الوضع غير المقبول تماماً. إن هذا السيناريو يزيد من الأهمية البالغة للإبقاء على آلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة المرسلة عبر الحدود. كما يشير قرار اليوم إشارة واضحة إلى الحالة في الغوطة الشرقية ويدعو إلى رفع جميع حالات الحصار.

وجميعنا نعلم أن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الإنسانية في الأجل الطويل هو العودة إلى الاستقرار، الأمر الذي يتطلب إيجاد حل سياسي. وعلى نحو ما قال الرئيس ماكرون أمس، يجب أن نجد حلاً سياسياً يؤدي إلى تحقيق سلام دائم، ويكفل حماية جميع الأقليات. وهذا هو الحل السياسي الشامل الذي نريد تعزيزه معاً، حيث إنه هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يضع حداً للمأساة السورية نهائياً. ولا يوجد إطار شرعي آخر لتحقيق ذلك سوى المحادثات بين الأطراف السورية التي عقدت برعاية الأمم المتحدة في جنيف. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد

لقد دخلت العملية السياسية في سورية مرحلة حاسمة. ويجب أن يقف المجتمع الدولي بحزم وراء الأمم المتحدة حتى تتمكن المنظمة من الاضطلاع بدور بوصفها القناة الرئيسية للوساطة من أجل مساعدة الأطراف في سورية على إيجاد تسوية مقبولة للجميع من خلال المفاوضات السلمية. وهذا هو السبيل الوحيد الممكن للتخفيف من معاناة الشعب السوري وإيجاد حل شامل وعادل ومناسب للمسألة السورية بصورة نهائية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باعتماد القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، والذي يمدد ولاية نظام الإغاثة العابر للحدود من أجل سورية لمدة سنة واحدة. ونشكر المشاركين في الصياغة في هذا الصدد. وعلى الرغم من الاختلافات في النهج، فإن أعضاء مجلس الأمن تمكنوا من المضي قدماً في ضوء الواجب الإنساني. ويعد هذا التحديد حيويًا في الواقع بكل ما تحويه الكلمة من معنى، حيث إن توفير المساعدة العابرة للحدود يشكل مسألة حياة أو موت بالنسبة لملايين السوريين. ويعد هذا التجديد لمدة سنة أمراً حاسماً حتى تتمكن الجهات الفاعلة الإنسانية من التمتع بالحد الأدنى من القدرة على التنبؤ في عملها. كما كان استمرار عمل الآلية، التي أثبتت قيمتها حتى الآن على أرض الواقع، أمراً ضرورياً. وأخيراً، فإن التغييرات التي أدخلت على النص - والتي لم يجدها الجميع في الحقيقة مناسبة - لم تغير بنية النص. وبهذه الطريقة، فإن القرار يجعل من الممكن للأمم المتحدة وشركائها مواصلة العمل الذي قاموا به حتى الآن من أجل التصدي للأزمة والحالة الإنسانية.

وبطبيعة الحال، كنا نفضل لو أن هذه المساعدة لم تعد ضرورية وأن الحالة قد تحسنت بما فيه الكفاية بحيث تكون المعونة الإنسانية عبر خطوط التماس كافية من أجل تقديم الاستجابة في حالات الطوارئ. ومع ذلك، يجب بالضرورة الاعتراف بأن الحالة في الميدان لا تزال كارثية. فهناك أكثر من ١٣ مليون

يفرضها النظام، ٩٤ في المائة من هؤلاء الناس في الغوطة الشرقية، ما يسمى منطقة التهدة. وهذه المناطق تهدف إلى ضمان وقف الأعمال القتالية، وزيادة حجم المعونة الإنسانية. وفي الواقع، فإن التهدة الفعلية التي تجري في الغوطة الشرقية ضئيلة أو معدومة.

وقد استخدم النظام فكرة التهدة لقطع إمكانية الحصول على المعونة الغذائية والطبية المنقذة للحياة. إن النظام يقوم بتجوع السكان في الغوطة الشرقية حتى الموت، بما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني. لقد وصلت الحالة الآن إلى نقطة حرجية، فهناك أكثر من ١٠ في المائة من جميع الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد، وهو أعلى معدل تم تسجيله منذ بدء النزاع. وتحمل المرافق الطبية فوق طاقتها. ثمة خمسمائة واثنا وسبعون شخصا بحاجة ماسة إلى الإجلاء الطبي، ومن بينهم ٦٥ دون الخامسة من العمر. وهناك ١٨ طفلا عرضة لخطر الموت الوشيك.

ولذلك، أحث روسيا مرة أخرى على استخدام كل ما لديها من نفوذ على النظام لكفالة تسليم المساعدة الإنسانية دون عوائق وضمان إخلاء من هم في أمس الحاجة الطبية. إنها مجرد رحلة تستغرق ٣٠ دقيقة من الغوطة الشرقية إلى دمشق لتلقي العلاج. إنها فعلا مسألة حياة أو موت. إننا ندعو روسيا إلى استخدام نفوذها على النظام حتى لا يموت شخص واحد ينتظر العلاج - إن ١٥ عدد كبير جدا بالفعل - وحتى لا يموت طفل آخر يحتاج إلى رحلة تستغرق ٣٠ دقيقة - فإن ستة عدد كبير جدا بالفعل. يجب السماح للذين يحتاجون إلى العلاج بالمغادرة الآن. لقد عانى سكان الغوطة الشرقية بما فيه الكفاية. إن كريم طفل يبلغ من العمر شهرين. قتلت أمه بسبب قصف مدفعية النظام. وفقد عينه وكُسرت جمجمته في الهجوم نفسه. ويجب علينا أن نفق متضامنين مع كريم. يجب رفع الحصار فوراً. وفي نهاية المطاف، لن تنتهي معاناة الشعب السوري إلا عندما ينتهي النزاع. ويجب أن تكون هناك تسوية سياسية.

على دعمنا الكامل وغير المقيد للمبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، الذي سنستمع إليه باهتمام كبير لاحقا صباح اليوم (أنظر S/PV.8142).

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) اليوم لمدة ١٢ شهرا إضافية. وسيمكننا القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧) من مواصلة تقديم المعونة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها عبر خطوط النزاع وعبر الحدود للوصول إلى الشعب السوري. ونشكر المشاركين في الصياغة لما اضطلعوا به من عمل، ويؤسفنا أن الاعتماد لم يكن بالإجماع، ولا سيما حيث إن القائمين على الصياغة أكدوا، على مدى عدة أسابيع، أنهم استمعوا لشواغل جميع أعضاء مجلس الأمن، وأخذوا في الحسبان مقترحات قدمها الكثيرون منا، بما في ذلك الاتحاد الروسي.

إن تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) يمنح الشعب السوري بارقة أمل ضئيل. فإيصال المعونة عبر الحدود يوفر شريان حياة للملايين من السوريين الذين كان الوصول إليهم على نحو مستدام من داخل سورية أمرا مستحيلا. لكن يجب أن نقيم الأمر. لقد مرت ثلاث سنوات منذ اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وعلى الرغم من العزم على تخفيف معاناة الشعب السوري، فقد ساءت الحالة بالنسبة له، فلا يزال هناك ١٣ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، التي ازدادت بقيمة ٢ مليون شخص عن وقت اعتمادنا للقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وعلاوة على ذلك، فقد فر ٢,٣ مليون شخص آخرون من سورية، ولقي عدد آخر لا يحصى حتفه، وفي بعض المناطق ازداد سوء التغذية بمقدار خمسة أضعاف خلال هذه السنة وحدها.

نعم، إن تجديد القرار سيضمن استمرار وصول المعونة إلى بعض الملايين الذين يعتمدون عليها. ولكن، على الرغم من القرار، فإن الأغلبية العظمى من الناس في ١٠ مناطق محاصرة سيحرمون من إمكانية الحصول على المعونة بسبب العراقيل التي

يمكن التنبؤ به ومستداما للمضي قدما. وبالنظر إلى تقلب الحالة في سورية واستمرار ارتفاع مستوى الاحتياجات الإنسانية، يمثل هذا الإطار الزمني الحد الأدنى الضروري للتمديد من أجل تحديد التدابير المأذون بها بموجب هذا القرار بصورة مجدية.

وكما سمعنا مرارا في هذه القاعة، يكمن الحد الحقيقي لوصول المساعدات الإنسانية في سورية في استمرار انخفاض مستوى التسليم عبر خطوط المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في الأفضية، التي لا تصل إليها المساعدة عبر الحدود. وللأسف، لم ينفذ بعد العديد من قرارات المجلس السابقة بشأن الالتزام بتوفير الوصول الفوري وغير المقيد للمساعدة الإنسانية. ويعود ذلك بشكل خاص إلى العقوبات التي وضعها النظام السوري، الأمر الذي أدى إلى المأساة الإنسانية التي سمعنا بها شهرا بعد شهر في هذه القاعة.

والغوة الشرقية هي المكان الذي تجري فيه هذه المأساة الإنسانية حاليا. فهناك يتم حصار السكان المدنيين وقصفهم من قبل النظام، على الرغم من اتفاق التهدئة. وهناك حيث تمنع القوافل الإنسانية من الوصول إلى المحتاجين، شهدت الأغذية الأساسية التي تدخل الغوة من خلال التدفقات التجارية زيادة في أسعارها بمقدار عشرة أمثال، وتذهب الأرباح المتأتبة منها إلى جيوب من يتحكمون في تلك التدفقات. وهناك يموت الأطفال والنساء بسبب نقص الأدوية وحرمان النظام لهم من الإجلاء في حالات الطوارئ إلى المستشفيات التي لا تبعد سوى كيلومترات قليلة. ولقد كنا نتمنى أن نرى في هذا القرار التزاما واضحا بإجراء استعراض لا للتشغيل عبر الحدود فحسب، بل أيضا للتشغيل عبر الخطوط بسبب الفشل المتكرر في التسليم.

ونحن نرحب بتحديد هذا القرار واستمرار المساعدات عبر الحدود، وهو أمر تمس الحاجة إليه على أرض الواقع. ونؤكد مجددا الدعوة إلى رفع جميع أنواع الحصار بما يكفل تسليم المساعدة عبر الخطوط على وجه السرعة، والسماح بالإجلاء الطبي العاجل

ويجب علينا جميعا أن نتحد لدعم ستافان دي ميستورا. وتمثل محادثات جنيف المسار المستدام الوحيد إلى السلام، ويجب أن تدعم جميع الجهود الدولية تلك العملية. ونثني على المعارضة، التي حافظت على التزامها بالمفاوضات المباشرة بدون شروط مسبقة وشاركت بصورة بناءة في المحادثات. لقد وفرت جهود المعارضة فرصة مثالية لتحقيق تقدم حقيقي في الجولة الأخيرة من المحادثات فيما يتعلق بجوهر الانتقال السياسي. وقد حطم النظام تلك الآمال. فلقد أبدى ازدراء تاما للمحادثات. ووصل متأخرا. وأمضى عطلة نهاية الأسبوع، طويلة، في دمشق. ورفض الدخول في مفاوضات مباشرة مع المعارضة.

إن نظام الأسد قد جعل المعونة من أسلحة الحرب. وهو يقيد وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحاصرين. إن عرقلة لقوافل المعونة من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية المحايدة بعد موافقته عليها، أمر بغيض ويجب أن يتوقف. إن تحديد القرار اليوم إشارة واضحة للنظام بأن المجتمع الدولي متحد في تصميمه على كفالة عدم استخدام المعونة كسلاح. ويجب تقديم المعونة بسرعة، ودون عوائق لمن هم في حاجة إليها.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إيطاليا باتخاذ القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧) وأود أن أشكر البلدان الثلاثة المشاركة في صياغته، السويد ومصر واليابان، على الجهود الدؤوبة التي مكنتنا من اتخاذ هذا القرار الهام اليوم.

لقد صوتت إيطاليا لصالح القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧) لأنه يأذن باستمرار تقديم المساعدة عبر الحدود في الجمهورية العربية السورية لإنقاذ الأرواح. ولا تزال هذه الأنشطة تُستكمل بطرائق أخرى للمساعدة ولا غنى عنها لبقاء المدنيين الذين يعيشون في المناطق التي تخدمها تلك الأنشطة. ومن الأهمية بمكان أن القرار الذي اتخذناه للتو يحدد الإذن بهذه العمليات لفترة ١٢ شهرا، مما يمنح كلتا الجهتين الفاعلتين الإنسانييتين النافعتين أفقا زمنيا

ولا تزال المساعدات عبر الحدود، على النحو المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) والقرارات اللاحقة، عنصراً حاسماً في الاستجابة الإنسانية في سورية. ومع ذلك، نحث وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركاءها المنفذين بأن ترصد عن كثب إدارة المعونة عبر الحدود كي يستفيد بها من هم في حاجة إليها. وتدعم كازاخستان جميع الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية. ونأمل أن تُنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في سياق منتدى أستانا وعملية جنيف بالكامل.

وأخيراً، فإننا مقتنعون بأن الامتثال التام لاتفاق وقف إطلاق النار هو السبيل الوحيد الذي سيؤدي بصورة مباشرة إلى تحسين الحالة الإنسانية وخفض مستوى العنف. بيد أننا نشدد على أنه ما من مبادرة تهدف إلى إحلال السلام في مناطق النزاع في العالم يمكن أن تكون ناجحة دون دعم مجلس الأمن.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): كما نلمس من تقرير الأمين العام (S/2017/1057) ومن التقارير السابقة، فإن الاتجاهات السلبية الرئيسية التي تميز المسار الإنساني السوري لا تزال مستمرة. وعلى الرغم من مظهر المشاركة السياسية النشطة، لم نر أي تقدم مطرد في إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة مستدامة.

والحالة في ما يتعلق بإيصال المعونة الإنسانية لا تزال أساساً كما كانت عليه في العام الماضي. فلا يزال هناك قرابة ٠٠٠ ٤٢٠ شخص يحاولون البقاء على قيد الحياة في ظل الحصار الكامل. وهذا أمر غير مقبول. والحالة في الغوطة الشرقية بارزة بوجه خاص، حيث تعاني المنطقة من نقص حاد في الأغذية ونقص في الخدمات الأساسية. ويعيش في تلك المنطقة ما يقرب من ٩٦ في المائة من جميع السكان المحاصرين في سورية. ويجب رفع جميع أشكال الحصار فوراً هناك. ولا ينبغي مطلقاً استخدام إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية كتنكيك حربي.

وكفالة وصول المساعدات الإنسانية بطريقة سريعة وآمنة ودون عراقيل على الصعيد الوطني.

السيد إنتشوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نود أن نبرز العمل الذي اضطلع به من قاموا بالصياغة، الذين أسفرت جهودهم الكبيرة عن نص تسمى أن يدعمه جميع الأعضاء. بيد أن بوليفيا قد امتنعت عن التصويت بسبب التغييرات في الحالة على أرض الواقع.

فنتيجة لاتفاقات أستانا، أمكن إنشاء مناطق التهذئة الأربع، والحد من العنف في الميدان، ومن ثم تقديم المساعدة الإنسانية بشكل أفضل إلى مناطق معينة. ومع ذلك، نعتقد أن النص لا يعكس بالكامل التغييرات على أرض الواقع. فبعض الاقتراحات المقدمة أثناء عملية التفاوض لم تنعكس في النص النهائي، مثل ما يتعلق بشفافية آلية الرصد، وإدارة المعلومات والرقابة على المنظمات غير الحكومية المشاركة في العمليات الإنسانية، بما في ذلك مواقع توزيع تقارير الجهات المستفيدة وسائر جوانب عملها وهذا هو السبب في أن بوليفيا اليوم امتنعت عن التصويت.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتنا مؤيدين للقرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧) بشأن المساعدة عبر الحدود وفقاً للنقاط التالية. ونشكر جميع الذين شاركوا بحمة في عملية صياغة هذه الوثيقة الهامة، كما نود أن نشكر من قاموا بالصياغة لأغراض القضايا الإنسانية - بعثات السويد ومصر واليابان - لما قاموا به من عمل ممتاز. ونعرب عن امتناننا لجميع الوفود التي قدمت تسويات هامة في هذا الشأن. وهذا دليل على أنه يمكننا بإبداء الوحدة أن نفعل الكثير.

إن كازاخستان لا تزال ملتزمة بجميع قرارات مجلس الأمن الرامية إلى تسوية المسائل الإنسانية في سورية. ونعتقد أن من المهم للغاية الحفاظ على جميع الطرائق الممكنة لإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك النظم العابرة للحدود التي لا غنى عنها لتقديم المعونة الإنسانية لملايين الناس في شمال سورية وجنوبها.

ويقطع القرار شوطاً طويلاً نحو معالجة شواغل بعض الوفود بطلبه إلى الأمين العام إجراء استعراض للعمليات العابرة للحدود بهدف مواصلة تعزيز آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، مع مراعاة وجهات نظر الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة السورية والبلدان المجاورة ذات الصلة والأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني. ويتيح القرار أيضاً فرصة للحصول على معلومات مفصلة بشأن التعاون عبر الحدود والشحنات العابرة لخطوط التماس، مما يزيد من تعزيز الشفافية. ولذلك، لم نجد ثمة سبباً وجيهاً يجعلنا لا نؤيد القرار.

أخيراً، فإننا نعلم جميعاً أن معاناة الشعب السوري لا يمكن أن تنتهي إلا من خلال حل سياسي شامل. ويأمل المرء أن يتم بذل جميع الجهود اللازمة لتحقيق هذا الهدف، مهما كانت الصعوبات القائمة والحالية.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب الوفد السنغالي باتخاذ القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، والذي يجدد لمدة ١٢ شهراً ولاية آلية إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود إلى آلاف الأبرياء من الضحايا السوريين المحتاجين. ولهذا السبب، فإن الوفد السنغالي يهنئ الوفود القائمة على الصياغة، السويد ومصر واليابان. كما نثني على جميع الوفود الأخرى التي أسهمت بشكل إيجابي في التعديلات المقترحة.

إن الآلية يمكن، بطبيعة الحال، تحسينها. وفي هذا الصدد، ننتظر الاستعراض الذي سيجريه الأمين العام. وفي الوقت نفسه، من الضروري أن يأخذ القرار في الحسبان حقيقة أن ملايين السوريين ما زالوا ضحايا وفي حاجة إلى المساعدة الإنسانية. ونحن مهتمون بالاستماع إلى ما سيقوله السيد لوكوك، وخاصة السيد ستافان دي ميستورا بخصوص العملية السياسية، بالنظر إلى أن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522)، المرفق لم يتم تنفيذهما بالكامل بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

وإزاء تلك الخلفية، فإن الحفاظ على آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود هو مسألة حياة أو موت بالنسبة لآلاف السوريين. وفي الواقع، وكما سبقت الإشارة إليه هنا، فإن الآلية تشكل شريان حياة حيويًا في المجال الإنساني لثلاثة ملايين شخص في سورية. وفي ظل هذه الظروف، أيدت أوكرانيا بقوة اتخاذ القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧) بموافقة الغالبية العظمى من أعضاء المجلس، وترحب بإخلاص بذلك. كما أنها تقدر أيما تقدير الجهود التي استثمرها القائمون على صياغة مشاريع القرارات المتعلقة بالمسائل الإنسانية في هذا المسعى. ونعرب صادقين عن الأمل في أن تستمر المساعدة عبر الحدود في إحداث أثر منقذ للحياة على أرض الواقع.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب باتخاذ القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، والذي يقضي بتجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لمدة سنة واحدة. ونعرب عن تقديرنا للوفود الثلاثة القائمة على الصياغة جميعاً - السويد ومصر واليابان - على دورها في تيسير المفاوضات بشأن القرار. فقد مكنت المشاورات المكثفة التي أجرتها الوفود الثلاثة مع جميع الأعضاء والجهود الإضافية التي بذلتها لضمان أن تكون العملية قائمة على المشاركة من تضيق هوة الخلافات إلى حد كبير. ونرى أن القائمين على الصياغة بذلوا كل الجهود اللازمة، وأنهم فعلوا ذلك بحسن نية. وقد كان من رأينا دائماً أنه لن يكون من المستحيل إحراز تقدم إذا وضعنا الاحتياجات الإنسانية واستمرار معاناة السوريين في صلب مداولاتنا. ويبدو أننا أحرزنا بعض التقدم في هذا الصدد، ونثني على أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة ومرونتهم بهذا الخصوص.

إن وجود برنامج عبر الحدود يمثل آلية حيوية للوصول إلى ملايين السوريين المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية. وسيسهم القرار الذي اتخذته المجلس اليوم بالتأكيد في إنقاذ الأرواح. ويحدونا الأمل في أن ييسر تنفيذ القرار إيصال المعونة إلى الملايين من السوريين المحتاجين إلى مساعدة عاجلة من خلال التعاون عبر الحدود والشحنات العابرة لخطوط التماس.